

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع

بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة

الحديثة الموثوقة والمستدامة

عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

تقرير الأمين العام

موجز

يتيح عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع ٢٠١٤-٢٠٢٤ فرصة قيمة لجميع أصحاب المصلحة من أجل ضم الجهود حول مناهج عمل مشترك واتخاذ إجراءات جديدة، وتكملة الأنشطة المضطلع بها، وتحقيق أوجه التآزر التي تكفل التقدم باتجاه الهدف الشامل المتمثل في توفير الطاقة المستدامة للجميع. وتمشيا مع الأهداف الاستراتيجية المبينة في خطة العمل العالمية للعقد، يُبرز هذا التقرير الأنشطة التي تضطلع بها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة للإسراع في العمل بغية جعل الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية إسهاما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

100817 310717 17-11955 (A)



أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٧١، الذي أحاطت فيه الجمعية علماً بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، تقريراً عن الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بالعقد والأنشطة المتصلة به داخل منظومة الأمم المتحدة، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

ثانياً - خطة العمل العالمية للعقد ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠

٢ - في عام ٢٠١٢، أقرت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٦٧/٢١٥ الذي يعلن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقداً للطاقة المستدامة للجميع، ويؤكد على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل الطاقة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وتركز الأهداف الاستراتيجية لخطة العمل العالمية للعقد، التي قُدمت أولاً في عام ٢٠١٤ في تقرير الأمين العام عن العقد (A/69/395) وأقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٢٥، على ما يلي:

(أ) حفز اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل تحويل نظم الطاقة في العالم نحو استخدام منصف ومستدام في المستقبل: ينبغي أن تكون كل الجهات صاحبة المصلحة قدوة يُحتذى بها، فتحدد بنفسها أهدافها وغاياتها في مجال الطاقة والصلة بينها وبين غيرها من عوامل التنمية؛ وتضع سياسات استباقية وأطرًا تنظيمية وحوافز تشجع الابتكار والاستثمار؛ وتيسر بناء هياكل الأسواق اللازمة لتقديم الحلول والخدمات المستدامة على مر الزمن في مجال الطاقة؛ وتتوسع توسعاً هائلاً في اعتماد الحلول المعتمدة على نهج البدء من القاعدة؛ وتزيد من أنشطة بناء القدرات؛ وتشجع إقامة الشراكات؛ وتعزز البحث والتطوير؛ وتنتشر المعلومات عن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية لتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات في نظم الطاقة في العالم: تقدر الوكالة الدولية للطاقة أنه يلزم ما يقرب من تريليون دولار تُقدم في شكل استثمارات تراكمية من أجل تحقيق هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠^(١). وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الاستثمار المكثف في مجالي الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة من أجل بلوغ الأهداف العالمية المتعلقة بالطاقة في إطار مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع؛

(ج) حفز الاستثمار عموماً في نظم الطاقة في العالم: سيكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص دور رئيسي في تعبئة الاستثمارات الضخمة اللازمة للتحويل الشامل في نظم الطاقة. ولا سبيل إلى الاستغناء عن استثمارات القطاع العام إذ سيتعين الاستفادة منها لاجتذاب الاستثمار الخاص المطلوب لتحقيق هذا التحويل؛

(د) زيادة الدعم المقدم لجهود البحث والتطوير: سيتعين على الحكومات والقطاع الخاص تقديم الدعم إلى جهود البحث والتطوير لدفع عجلة الابتكار التكنولوجي وخفض تكلفة تكنولوجيات

(١) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2012: Executive Summary* (Paris, 2012)

الطاقة النظيفة، بما يتيح بشكل مطرد الحد من تكاليف تكنولوجيات الطاقة النظيفة وجعل هذه البدائل جاذبة بصورة متزايدة في جميع أنحاء العالم لمزاياها الاقتصادية؛

(هـ) مواصلة توسيع نطاق المشاورات العالمية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء: ينبغي مواصلة التحاور بين المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والشباب والحكومات من أجل ضمان المراعاة الواجبة لوجهات نظر كافة الأطراف صاحبة المصلحة وإدماجها على النحو المناسب في برنامج العقد وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

(و) إيجاد المزيد من الحوافز من أجل إحداث تغيير في السلوك يؤدي إلى إدارة الموارد وتخصيصها بطريقة أكثر استدامة: ينبغي أن تشجع الأنشطة ذات الصلة بعقد الأمم المتحدة على إنتاج الطاقة واستهلاكها على نحو مستدام لكي يكون استخدام موارد الطاقة أكثر إنصافاً؛

(ز) التوسع في برامج البيانات والبرامج الإحصائية في البلدان النامية: يلزم توجيه مزيد من الاهتمام إلى الأهداف والمؤشرات والتعاريف الداجمة للطاقة، وتحديد الاحتياجات من البيانات من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد والروابط المشتركة العديدة، وكفالة وجاهة تلك الأدوات وإمكانية قياسها على الصعيد الوطني. ويمكن أن يقدم إطار التتبع العالمي الدعم في هذا الصدد؛

(ح) توسيع نطاق الشراكات والالتزامات وزيادتها: ينبغي أن تهدف الإجراءات والبرامج المتصلة بالعقد إلى توسيع نطاق الشراكات الحالية وإقامة شراكات جديدة والحصول على تعهدات إضافية لفائدة الأهداف المرحلية المتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٢٤ وما بعده؛

(ط) تحسين نشر المعارف والتعهدات والحلول: ينبغي أن يوفر عقد الأمم المتحدة للحكومات والجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية منبرا لنشر المعارف وعرض وتعميم المساهمات والحلول التي تعجل بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير الطاقة المستدامة للجميع.

٤ - وفي عام ٢٠١٥، أي بعد مرور عام على إقرار خطة العمل العالمية للعقد، تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات الهامة، وهي: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتمثل هذه الاتفاقات مجتمعة خطة لإحداث تحول عميق وضمان مستقبل مستدام.

٥ - وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ هدفا عالميا يُعتبر الأول من نوعه في مجال الطاقة، وهو الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينص على غايات تتعلق بحصول الجميع على خدمات الطاقة، والنهوض بمصادر الطاقة المتجددة، وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، ووسائل التنفيذ ذات الصلة. ويتطلب نطاق الهدف والغايات المرتبطة به، إضافةً إلى مدى الطموح الذي يستتبعه، انخراطا عالميا مكثفا في جميع قطاعات المجتمع. وبناء على الإنجازات المحققة حتى الآن، يسع القول إنه بالإمكان في إطار العقد، بل ويجب الاضطلاع بمهمة رئيسية هي جمع كافة أصحاب المصلحة لجعل تحقيق الهدف ٧ حقيقة واقعة.

٦ - وفي هذا السياق، يبرز هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة دعما للعقد، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية. وبغية إظهار المواءمة الاستراتيجية لخطة العمل العالمية للعقد

مع خطة عام ٢٠٣٠، يركز التقرير على الجوانب التالية: (أ) البيئات المواتية؛ (ب) البيانات والرصد؛ (ج) الشؤون المالية والاستثمار؛ (د) بناء القدرات؛ (هـ) أنشطة الدعوة؛ (و) إقامة الشراكات.

ثالثا - التعجيل بتنفيذ خطة العمل العالمية للطاقة المستدامة للجميع

٧ - اضطلعت الدول الأعضاء بطائفة واسعة من الأنشطة والمبادرات لدعم العقد. ولئن كانت تلك الإجراءات تشمل مجموعة واسعة جدا من المجالات، فإنها تسهم مجتمعةً إسهاما كبيرا في التعجيل بوتيرة التحول اللازم لنظم الطاقة العالمية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وقد وردت مدخلات بشأن إسهامات الدول الأعضاء في تحقيق أهداف العقد من كل من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وألمانيا، وإيطاليا، وبيلاروس، وسلوفاكيا، والصين، وغواتيمالا، وكوبا، والمكسيك، وموناكو، والنمسا، والهند. وبالإضافة إلى ذلك، وردت مدخلات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بشأن أنشطتها لدعم العقد.

ألف - البيئة المواتية

٨ - بادرت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى اتخاذ إجراءات جريئة للتعجيل بإحداث التحول اللازم في نظم الطاقة. وهذا يشمل، في جملة أمور، وضع خطط وطنية ذات أهداف مكثفة مع الاتفاقات العالمية، وإنشاء أطر مؤسسية محكمة وأطر وطيدة للتنفيذ والرصد، وتوفير بيئات سياسية مستقرة لإتاحة أنشطة التخطيط والاستثمار على الأمد الطويل، وكفالة قدر أكبر من الشفافية، وإقامة أسواق ذات حوافز ومعايير وعلامات وتدابير تنظيمية أخرى مدروسة جيدا وشفافة ويجري تطبيقها باستمرار، ويتم إعدادها بالتشاور مع أصحاب المصلحة.

٩ - وتشمل الأمثلة على الاستراتيجيات والأهداف والغايات الوطنية ما يلي:

(أ) تركز السياسات الوطنية في الأرجنتين على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة لخفض الكربون، والحد من الإعانات غير الفعالة في مجال الوقود الأحفوري، وتحسين فرص حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، والنهوض بتنفيذ خطة الأرجنتين المتعلقة بالمساهمة المعتمدة المحددة وطنيا؛

(ب) بدأت أذربيجان بتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتطوير خدمات المرافق استنادا إلى رؤية طويلة الأمد حتى عام ٢٠٢٥ وما بعده. كما بدأت أذربيجان باتخاذ خطوات لتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، تمشيا مع هدفها الوطني للحد من انبعاثات الكربون بمقدار ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ باستخدام خط الأساس لعام ١٩٩٠؛

(ج) حددت بيلاروس لنفسها هدف زيادة حصة إنتاج الطاقة الأولية من مصادر الطاقة المتجددة ضمن مجموعة مصادر الطاقة لتبلغ ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، و ٧ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، و ٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠؛

(د) تسعى كوبا إلى زيادة مصادر الطاقة المتجددة لتبلغ ٢٤ في المائة في مزيج توليد الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٣٠؛

(هـ) حددت ألمانيا لنفسها أهدافا طموحة في إطار برنامجها الخاص بالتحول في مجال الطاقة "Energiewende"، بما في ذلك التخلي عن الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٢، مع زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في إمدادات الكهرباء لتبلغ ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ وخفض انبعاثات غاز الدفيئة بمقدار ٨٠ إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ (مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠)؛

(و) التزمت الهند بزيادة قدرتها على توليد الطاقة من الوقود الأحفوري لتبلغ ٤٠ في المائة من مجموع الطاقة المولدة، وخفض كثافة الانبعاثات في الاقتصاد بمقدار ٣٣ إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بخطة الأساس لعام ٢٠٠٥. وتسعى الهند أيضا إلى توفير إمدادات الكهرباء لمواطنيها بشكل مستمر وموثوق بحلول عام ٢٠٢٢؛

(ز) حددت المكسيك لنفسها أهدافا طموحة، بما في ذلك تحقيق الإمداد بالكهرباء في البلد بنسبة ٩٩,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤، وخفض كثافة الاستهلاك النهائي السنوي من الطاقة بمقدار ١,٩ في المائة للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، وكفالة أن تُستخدم في ٦٣ في المائة من الهياكل الأساسية الجديدة لتوليد الطاقة الكهربائية مصادرُ الطاقة النظيفة خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة؛

(ح) في عام ٢٠١٦، أنشأت موناكو، تمشيا مع التزامها بالحد من انبعاثات غاز الدفيئة بمقدار ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، برنامج التحول في مجال الطاقة من أجل النهوض بمصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة؛

(ط) يعيد الاتحاد الروسي التأكيد، في الصيغة المنقحة لاستراتيجيته الوطنية المتعلقة بالطاقة، على أهدافه بتوفير موارد مستقرة للطاقة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٥، عن طريق توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة واعتماد التكنولوجيا المتقدمة؛

(ي) أقرت سلوفاكيا سياستها العامة المتعلقة بالطاقة في عام ٢٠١٤، بتحديد الأهداف الاستراتيجية لاستخدام مصادر الطاقة التنافسية المنخفضة الكربون، وتوفير إمدادات مأمونة موثوق فيها وموفرة للطاقة فيما يتعلق بجميع أشكال الطاقة، على أن يكون ذلك بأسعار معقولة ومع مراعاة ضرورة حماية المستهلك وتحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - ويُذكر من الأمثلة على السياسات والأطر التنظيمية القائمة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) وضعت بيلاروس إطارا تنظيميا لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة، من خلال تهيئة ظروف مواتية للاستثمار تشمل عددا من الامتيازات الضريبية لتوسيع نطاق الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة؛

(ب) اتخذت غواتيمالا إجراءات لتعزيز الطاقة المتجددة، مما أدى إلى زيادة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، من ١٤٧ ٨ جيغاواط - ساعة إلى ١٠ ٨٧٨ جيغاواط - ساعة بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٦، وباتت الطاقة المتجددة تمثل الآن نحو ٦٠ في المائة من مجموع الكهرباء المولدة. وتواصل غواتيمالا أيضا إحراز تقدم في الحصول على الطاقة، إذ زادت في عام ٢٠١٦ فرص الحصول على الكهرباء لتبلغ ٩٢ في المائة بعد أن كانت لا تتجاوز ٨٤ في المائة في عام ٢٠١١؛

(ج) تتمتع إيطاليا بإطار تنظيمي مستقر في قطاع الطاقة المتجددة، مما أدى إلى زيادة حصة الطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة لتبلغ ١٦,٤ في المائة من مجموع إنتاج الطاقة على الصعيد الوطني؛

(د) تعمل موناكو على وضع أنظمة منقحة للطاقة للمباني الجديدة والقائمة؛

(هـ) أنشأ الاتحاد الروسي إطارا تنظيميا لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، مما زاد إجمالي حجم الإعانات من الميزانية الاتحادية لتنفيذ برامج كفاءة الطاقة الإقليمية إلى نحو ٧٠٠ مليون دولار من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤.

١١ - تبذل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى جهودا متضافرة لتيسير الحوار في مجال السياسات بشأن الطاقة المستدامة، وتحديد خيارات التمويل، وكفالة تحقيق التأزر مع المساهمات المعترمة المحددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٢ - وفي ظل اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبدء نفاذه على وجه السرعة، تواصل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقديم الدعم إلى البلدان النامية لتيسير تحولها إلى الطاقة المستدامة في المستقبل، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لإجراء دراسة تقنية لخيارات السياسات العامة التي ترتفع فيها إمكانية التخفيف من آثار تغير المناخ والمنافع المشتركة من حيث التكيف والصحة والتنمية المستدامة.

١٣ - كما تُواصل اللجان الإقليمية، عن طريق لجائها المعنية بالطاقة وعدد من المشاريع الجارية في مجال الطاقة، تعزيز الحوار والتعاون الدوليين وتوفير منظورات إقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة.

باء - البيانات والرصد

١٤ - يتطلب التخطيط الفعال للأنشطة المتصلة بالعقد ومتابعة واستعراض تنفيذها جمع وتجهيز وتحليل ونشر كمية غير مسبقة من البيانات والإحصاءات سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي. وتكتسي جودة البيانات وتوافرها في الوقت اللازم أهمية بالغة لتمكين الحكومات من تخطيط ورصد الأثر الناجم عن السياسات التي تنتهجها، بما في ذلك عن طريق وضع أسس لمقارنة البيانات ورصد التقدم المحرز من سنة إلى أخرى. ومن شأن المؤشرات المشتركة والأطر الإحصائية التي يتم إنشاؤها أن تساعد البلدان أيضا على مقارنة إنجازاتها بما تحقّقه البلدان الأخرى.

١٥ - وتتوافر مجموعة واسعة من القدرات الإحصائية لدى البلدان مع قيام كل بلد على حدة بتحديد أولوياته الوطنية المتعلقة بالبيانات والرصد. ويتطلب هذا الجهد القائم على تحديث الأساليب وتعزيزها التزاما تاما ونشطا ومركزا من جانب قادة السياسات على المستوى الحكومي. وفي هذا الصدد، بدأ بعض البلدان بتنفيذ مشاريع لتحسين توافر البيانات ونوعيتها في قطاع الطاقة أو انتهى من إنجازها. ومن الأمثلة المحددة على ذلك ما يلي:

(أ) شرعت الهند في اتخاذ خطوات من أجل وضع المؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٧. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، بدأ استخدام بعض تطبيقات الأجهزة المحمولة لتبادل المعلومات الآنية مع المواطنين،

بما في ذلك رصد الإمداد بالكهرباء في الأرياف وتوزيع الإضاءة بالمصابيح ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء، ووضع خرائط بالطلب الحالي على الطاقة؛

(ب) نفذت المكسيك منهاجا لإتاحة حصول الجمهور على المعلومات الإحصائية والجغرافية التي تبين إمكانات الطاقة المتجددة وتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة اللاأحفورية؛

(ج) تعتزم موناكو تعزيز تركيب عدادات الكهرباء الذكية وفتح البيانات المجمعة؛

(د) تتمثل إحدى الأولويات في سياسة سلوفاكيا المتعلقة بالطاقة في كفاءة جودة الطاقة وقياس كفاءة الطاقة بدقة ورصدها وتقييمها.

جيم - الشؤون المالية والاستثمار

١٦ - أبلغت الدول الأعضاء عن اتخاذ إجراءات متنوعة لحفز التمويل، وهي تشمل نُهجاً وأدوات لتحديد الثغرات المالية، وتعزيز الشراكات الجديدة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز التعاون الدولي، ومواءمة الأنظمة، وإتاحة استخدام الأدوات المبتكرة لتعزيز تقاسم المخاطر والمساءلة. وهناك عدد من المنظمات الدولية التي شرعت أيضا في اتخاذ إجراءات في هذا المجال، بما في ذلك من خلال الاستثمار المباشر في مشاريع الطاقة ووضع مجموعات أدوات لتمويل الطاقة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

(أ) حددت أذربيجان نحو بليون مانات في مجال الاستثمار لتشييد محطات كهربائية، وفقا للأولوية الوطنية المتعلقة بالطاقة المتجددة؛

(ب) دعت الصين إلى بذل جهود على مستوى الدول الأعضاء من أجل القيام، على نحو مشترك، بتعزيز الإدارة العالمية للتجارة والاستثمار على نحو مفتوح وشفاف من أجل ترسيخ النظام التجاري المتعدد الأطراف وإطلاق إمكانات التعاون العالمي في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار؛

(ج) تسهم ألمانيا في تعبئة رأس المال الخاص من خلال أدوات متنوعة مصممة خصيصا لهذا الغرض، بما في ذلك برنامج التعريفات التفضيلية لنقل الطاقة على الصعيد العالمي، ومرافق استغلال حرارة الأرض للتخفيف من المخاطر المتصلة بالطاقة، وبرنامج التعاون في مجال الطاقة المتجددة، والمرافق الإقليمية لدعم السيولة. وعلاوة على ذلك، صدر تكليف خلال ترؤس ألمانيا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٧ بإجراء دراسة مشتركة للوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة بشأن "منظورات التحول في مجال الطاقة: الاحتياجات الاستثمارية لنظام الطاقة المنخفض الكربون". وكانت نتائج الدراسة إيجابية، وأظهرت أن التحول في مجال الطاقة ممكن التنفيذ من الناحية التقنية وقابل للتشغيل اقتصاديا؛

(د) شرعت الهند في تنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها نحو ١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، بما في ذلك مشاريع بقيمة ٤,٥ بلايين دولار في مجال الشبكات الكهربائية. كما بدأت الهند بتشغيل نظام مصمم لتوفير إمدادات الطاقة المستمرة إلى المناطق الريفية، باستثمار ما مجموعه ١١,٤ بليون دولار، إلى جانب نظام تنمية الطاقة المتكاملة بتكلفة مالية إجمالية قدرها ٩,٨ بلايين دولار؛

(هـ) تموّل إيطاليا مشاريع متصلة بالطاقة في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث يُعدّ الحصول على الطاقة عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. وخصصت وزارة البيئة الإيطالية مبلغ ١٨,٧ مليون دولار لمشاريع الطاقة في أفريقيا؛

(و) أنشأت المكسيك صندوق الخدمات الكهربائية الشاملة بمساهمة قدرها ٣ ملايين بيسو لتمويل الإمداد بالكهرباء في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المهمشة. وتسعى المكسيك أيضا إلى مضاعفة حجم استثماراتها أربع مرات في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بتكنولوجيات الطاقة النظيفة، باستثمار مبلغ يصل إلى ٣١٠ ملايين دولار على مدى خمس سنوات في الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الأحيائية، والطاقة البحرية، والشبكات الذكية، وحجز الكربون؛

(ز) في الاتحاد الروسي، أثمر التعاون القائم بين الحكومة والقطاع الخاص عن جمع ٧٠٠ مليون دولار من الإعانات لتنفيذ برامج كفاءة الطاقة الإقليمية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤؛

(ح) تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على تنفيذ مشروع لبناء القدرات بغية تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء، في سياق الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويتضمن المشروع أنشطة مصممة وفقا لأهداف العقد؛

(ط) بلغ التمويل المخصص من مجموعة البنك الدولي لقطاع الطاقة ما مجموعه ١١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ومن ذلك المبلغ، حُصص نحو ٢,٩ بليون دولار لمشاريع وبرامج الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛

(ي) حددت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، في تقريرها المعنون "فتح آفاق الاستثمار في الطاقة المتجددة: ضرورة التخفيف من وطأة المخاطر والتمويل المنظم" المخاطر والحواجز الرئيسية التي تحد من الاستثمار، ووفرت مجموعة أدوات لمقرري السياسات، والمستثمرين من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية العامة من أجل زيادة استثماراتها في قطاع الطاقة المتجددة. ويركز برنامج "إعادة التخطيط" الذي تنفذه الوكالة على تحديد الإمكانيات الواقعية للطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده في جميع أجزاء نظام الطاقة العالمي، كما يحدد مصادر الطاقة المتجددة من حيث التكاليف والاستثمارات، وإسهامها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والبيئة. وقد نما البرنامج بحيث أصبح يشمل ٧٠ من البلدان التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الجهات المستخدمة للطاقة على الصعيد العالمي.

دال - بناء القدرات

١٧ - يمثل بناء القدرات على نحو فعال عاملا حاسما في التحول إلى نظم الطاقة المستدامة النظيفة والميسورة التكلفة، ويمكن أن يعود بالنفع على الجميع. وتشمل إجراءات الدول الأعضاء لدعم تنمية القدرات ما يلي: تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات والشركات والمنظمات؛ وبذل الجهود اللازمة من أجل إقامة مؤسسات محلية قوية؛ ووضع مجموعات أدوات تنفيذية وعلى صعيد السياسة العامة؛ وجمع ونشر المعارف وأفضل الممارسات المتعلقة بتوفير المساعدة التقنية إلى الحكومات والشركات والمنظمات؛ وتنظيم حلقات عمل تقنية واجتماعات لأفرقة الخبراء، في جملة أمور. كما بدأ بعض الدول الأعضاء بمعالجة الثغرات في القدرة على التصدي للعقبات المتعددة المشتركة بين القطاعات في آن معا. وقدمت مؤسسات الأمم المتحدة أيضا دعما قويا إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد، بإتاحة الاستفادة من الخبرة الشاملة لعدة قطاعات في منظومة الأمم المتحدة. ويُذكر من الأمثلة على أنشطة محددة تم تصميمها في هذا المجال ما يلي:

(أ) تقود النمسا شبكة اليونيدو العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ ومناطق أخرى، من أجل تعزيز القدرات والتعاون الإقليمي للتخفيف من الحواجز القائمة أمام الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنهوض بالأسواق والصناعات ذات الصلة؛

(ب) تضطلع ألمانيا بمجموعة متنوعة من أنشطة بناء القدرات في إطار الشراكات الثنائية، مع التركيز على أفريقيا. وتشمل هذه الأنشطة الجولات الدراسية، وحلقات عمل الخبراء، والمناسبات المواضيعية لمناقشة جوانب مثل إدماج مصادر الطاقة المتجددة في الأسواق، وإمكانية الحصول على الطاقة، والحلول المتاحة خارج نطاق الشبكة وكفاءة استخدام الطاقة، في جملة أمور. وتتيح هذه الأنشطة جمع ممثلين حكوميين رفيعي المستوى، وخبراء من الأوساط الأكاديمية، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ج) أشارت الهند إلى ضرورة تعزيز القدرات على تحسين التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن تصميم سياسات تتلاءم تحديداً مع خصوصيات كل منطقة إقليمية وولاية على حدة. ويمثل تعيين وزير دولة واحد لشؤون الطاقة والفحم والطاقة الجديدة والمتجددة والمناجم خطوة هامة في هذا الاتجاه؛

(د) تشكل مراكز الابتكار المكسيكية في مجال الطاقة مراكز بحث تركز على الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة البحرية، والطاقة الأحيائية، وتسعى إلى الجمع بين القطاعات الأكاديمية والصناعية والحكومية من أجل تطوير التكنولوجيات والمنتجات والخدمات التي تتيح تحقيق إمكانات الطاقة المتجددة في المكسيك؛

(هـ) تركز سلوفاكيا في سياستها الوطنية المتعلقة بالطاقة على الأولويات التي حددتها لتعزيز جهود بناء القدرات، بما في ذلك ضرورة تحسين نوعية المعلومات والتثقيف بشأن كفاءة الطاقة؛

(و) تقوم عدة بلدان بتركيز جهودها على وضع أدوات معرفية لتعزيز أفضل الممارسات وتبادل المعلومات. وتشمل هذه الأدوات أطلس المكسيك الوطني للمناطق التي يمكن تنمية الطاقة المتجددة فيها، وهو أداة تكنولوجية توفر معلومات مستكملة عن إمكانات الطاقة المتجددة حسب المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى منصة على الإنترنت أعدتها موناكو وتضم المعلومات ذات الصلة بالتحول الجاري في البلد في مجال الطاقة؛

(ز) تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، عن طريق لجناتها المعنية بالطاقة المستدامة والهيئات الفرعية، بتنفيذ ودعم أنشطة متنوعة في مجال الطاقة المستدامة ومجالاتها المشتركة بين القطاعات، بما في ذلك مشروع يدعى "سبل تعزيز الطاقة المستدامة"، ويهدف إلى تيسير الحوار بشأن السياسات واستكشاف مسارات للسياسة العامة، ومشروع يدعى "إدارة الميثان في الصناعات الاستخراجية"، ويهدف إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على قياس انبعاثات الميثان في الصناعات الاستخراجية الرئيسية المتصلة بالطاقة والإبلاغ عنها والتحقق منها وخفضها؛

(ح) تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، من خلال تنفيذ مشروع بشأن بناء القدرات في مجال تطوير التكنولوجيات الخضراء المناسبة لتحسين سبل عيش المجتمعات الريفية، بدعم

نشر تكنولوجيات الطاقة الخضراء في المناطق الريفية، وتحسين بناء القدرات عن طريق العمل في القطاع العام والبلديات، وتيسير تبادل المعارف؛

(ط) يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز كوبنهاغن المعني بكفاءة استخدام الطاقة، وهو مركز مواضيعي لتحقيق كفاءة الطاقة، تابع لمركز الطاقة والمناخ والتنمية المستدامة في جامعة الدانمرك للتكنولوجيا؛

(ي) في عام ٢٠١٤، بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتنفيذ استراتيجية عالمية للحصول على الوقود والطاقة بشكل مأمون، وهي استراتيجية توفر توجيهات وتعرض بالتفصيل النهج والتكنولوجيات الابتكارية، بما في ذلك الأنواع النظيفة من أجهزة الطهي وأجهزة الطهي المقتصدة في استهلاك الوقود، وأنواع الوقود البديلة والمستدامة، والإضاءة بواسطة الطاقة الشمسية؛

(ك) واصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة العمل على برنامجها المتعدد الشركاء الذي يدعى "الغذاء الذكي الاستهلاك للطاقة في خدمة السكان والبيئة"، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على إجراء التحول إلى نظم الأغذية الزراعية الذكية الاستهلاك للطاقة؛

(ل) تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتنسيق برنامج للشراكات بعنوان "إمداد المستقبل الذي نريد بالطاقة: التعرف على الممارسات القيادية والإبداعية في مجال الطاقة من أجل تنمية مستدامة"، وهو برنامج يقدم منحة بمبلغ مليون دولار لتمويل الأنشطة المستقبلية لتنمية القدرات في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(م) خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصفتها الجهة التي تتولى مهام أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ثلاث حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع مؤسسات أخرى للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية (بنما)، وآسيا (جمهورية كوريا)، وأفريقيا (إثيوبيا) بشأن إدماج أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة في البرامج الإحصائية الوطنية؛

وبالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنسيق سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات المتعلقة بشؤون الطاقة، بما في ذلك اجتماع فريق الخبراء المخصص للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة ودوره في تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ (مراكش، المغرب، ٢٠١٦)، على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إضافة إلى ندوة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧ وأوجه ترابطه مع سائر أهداف التنمية المستدامة (بانكوك، ٢٠١٧) تم تنظيمها بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المقرر عقد سلسلة من الندوات والاجتماعات في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

هاء - أنشطة الدعوة

١٨ - تمثل أنشطة الدعوة والتوعية أدوات أساسية لدى العديد من البلدان من أجل تعزيز الحوار بشأن مسائل محددة، وتبادل الخبرات وحث القيادات الحقيقية على دفع الابتكار وتقَبَل المخاطر وإحداث التغيير. وقد أبلغت عدة دول أعضاء عن مشاوراتها واتصالاتها على الصعيد الوطني والإقليمي

والعالمي التي أدت إلى وضع السياسات والأنظمة، وتعزيز التعاون الدولي، وإقامة شراكات جديدة بشأن المسائل الرئيسية. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك ما يلي:

(أ) ضم منتدى فيينا للطاقة، المعقود في النمسا في أيار/مايو ٢٠١٧، نحو ١٧٠٠ ممثل من الأوساط الحكومية والأكاديمية والعلمية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني لمناقشة دور الطاقة المستدامة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وسلطت المناقشات الضوء على الآثار المضاعفة للتُّهَج المتكاملة للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(ب) عُقد حوار برلين السنوي الثالث بشأن التحول في مجال الطاقة في آذار/مارس ٢٠١٧، بحضور ٢٠٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم؛

(ج) عُقد المؤتمر الوزاري الإيطالي - الأفريقي الأول في إطار المبادرة الإيطالية - الأفريقية، في أيار/مايو ٢٠١٦ في روما، ووضع الأسس لتوسيع وتعميق مجالات التعاون الممكنة مع أفريقيا، بما في ذلك في مجال الطاقة. ومن المتوقع أن يُعقد المؤتمر مرة كل سنتين؛

(د) أجرت موناكو مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل وضع كتاب أبيض عن التحول في مجال الطاقة. وحاليا، يجري تعزيز أنشطة التوعية، من قبيل "الأيام بدون سيارات" تمشيا مع التحول الجاري في البلد في مجال الطاقة.

١٩ - بدأ أصحاب المصلحة بالعمل معا في عدد كبير من المنابر وفي إطار العديد من الالتزامات المعلنة من أجل الدعوة إلى إيجاد حلول فعالة. ويُذكر من الأمثلة على هذه الالتزامات أسبوع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الطاقة المستدامة، المعقود في أكرا (٢٠١٦)؛ والمنتدى الدولي السابع المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، المعقود في باكو (٢٠١٦)؛ واجتماعات وزراء الطاقة في مجموعة العشرين، المعقود في بيجين (٢٠١٦) وفي هامبورغ، ألمانيا (٢٠١٧)؛ ومنتدى آسيا للطاقة النظيفة، المعقود في مانيل (٢٠١٧)؛ ومعرض "إكسبو" ٢٠١٧، المعقود في أستانا (٢٠١٧)، الذي شمل مؤتمرا وزاريا بشأن الطاقة في إطار المنتدى الدولي الثامن المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ والقمة العالمية لطاقة المستقبل، المعقودة في أبو ظبي (٢٠١٧)؛ والمنتدى العالمي لكفاءة الطاقة، المعقود في واشنطن العاصمة (٢٠١٧)؛ والمؤتمر الوزاري العالمي الثامن للطاقة النظيفة، المعقود في بيجين (٢٠١٧)؛ ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في مكسيكو (٢٠١٧)؛ وأسبوع الطاقة المستدامة للاتحاد الأوروبي، المعقود في بروكسل (٢٠١٧)؛ والدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مراكش، المغرب (٢٠١٦).

واو - الشراكات

٢٠ - تمشيا مع الخطط العالمية، بدأ العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية باتخاذ خطوات جريفة لتعزيز التعاون بشأن المسائل الحاسمة المتصلة بالتحول في مجال الطاقة، إما عن طريق إقامة شراكات جديدة أو من خلال تعزيز التحالفات القائمة. ويجري تعزيز مشاركة قطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في جميع الجوانب ذات الصلة وعلى كل مستوى بغية تعبئة الإسهامات الفريدة لتلك الجهات.

٢١ - وتشمل الأمثلة التالية بعض المبادرات المتعددة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء في هذا الصدد:

(أ) تشكل الشراكة في مجال الطاقة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي إطارا للحوار الاستراتيجي بين الجانبين على الأمد الطويل من أجل تبادل المعارف، وتحديد الأولويات السياسية، ووضع برامج مشتركة بشأن القضايا والتحديات الرئيسية في مجال الطاقة. ومن خلال تحديد المبادرات والبرامج القائمة في أفريقيا، توفر الشراكة أساسا جوهريا لتحسين التنسيق والمواءمة بين القارتين؛

(ب) يوفر مرفق الحوار المخصص للشراكة القائمة في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة مجموعة شاملة من الخدمات، كالتنسيق مع المانحين، وإرساء أسس الحوار السياسي الاستراتيجي، وعملية التنفيذ في البلدان الشريكة، وتعزيز الطاقة المستدامة في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وقد عزز حوار الشراكة الحوار الأفريقي - الأوروبي في عدة مناسبات رفيعة المستوى في سياق الشراكة القائمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وأسهم في تقديم المشورة إلى البلدان الشريكة بشأن ٥٥ من السياسات والاستراتيجيات والأنظمة المتعلقة بالطاقة المستدامة، ويعمل حاليا على دعم ٢٥ من مشاريع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة تمثل قدرة فعلية يُتوقع أن تبلغ ٢٢١ ميغاواط؛

(ج) وحاليا، يجري التعاون مع ٢٥ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إطار شراكة "تنشيط التنمية بالطاقة"، وهي مبادرة تمولها ألمانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا، بهدف الحد من مشكلة الافتقار إلى الطاقة وزيادة سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة؛

(د) تشكل مبادرة التحالف الدولي للطاقة الشمسية تحالفا تقوده الهند ويضم أكثر من ١٢٠ من البلدان الغنية بموارد الطاقة الشمسية التي تسعى إلى تنمية الطاقة الشمسية بشكل كبير من خلال تعزيز أوجه التعاون؛

(هـ) تشارك إيطاليا بنشاط في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والشراكة الدولية للتعاون من أجل كفاءة استخدام الطاقة، وتقود رابطة حلول الطاقة المتجددة لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

(و) تشارك المكسيك في عدة شراكات للتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، كمبادرة "السعي إلى الابتكار" التي تهدف إلى جعل الطاقة النظيفة في متناول الجميع؛

(ز) يتعاون الاتحاد الروسي تعاوننا نشطا مع عدة بلدان في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين من أجل وضع أكثر من ٥٠ من المشاريع المشتركة، وبناء خطوط أنابيب للغاز، ومحطات نووية لتوليد الكهرباء، ومحطات للطاقة الكهرومائية؛

(ح) توفر المنصة القائمة على الإنترنت لشراكات الأمم المتحدة المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة آلية شفافة من أجل تعبئة ورصد الالتزامات للإسهام في زيادة قيمتها من بلايين إلى ترليونات الدولارات في خدمة البلايين من الناس. وحتى الآن، تم تسجيل ٣٥٢ مبادرة متخذة في إطار هذه المنصة دعما للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. كما تقوم المنصة على أهداف استراتيجية محددة وفقا لعقد الطاقة المستدامة للجميع؛

(ط) تتألف شبكة الممارسين في مجال الحصول على الطاقة، التي تقودها مؤسسة الأمم المتحدة، من أكثر من ٥٠٠ ٢ عضو يمثلون مشروعات الطاقة النظيفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والمجتمع المدني، والحكومات والأوساط الأكاديمية، وهي تقدم خدمات الطاقة في ١٧٠ بلدا. وأفاد أعضاء الشبكة بأنهم ساعدوا حتى الآن على توفير حلول الطاقة النظيفة والموثوقة بتكلفة ميسورة لملايين الناس على الصعيد العالمي؛

وتؤدي مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع دورا هاما في المشهد الدولي في مجال الطاقة المستدامة والمتجددة، وقد حددت القطاعات التي يمكن أن تضيف إليها قيمة متميزة. وهذه القطاعات هي تحسين الحوار بين أصحاب المصلحة من جماعة الطاقة، وتوفير استراتيجيات للقادة من أجل توفير الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة للجميع، وترتيب الشراكات والاتصالات المحددة الهدف. وضم المنتدى الثالث للطاقة المستدامة للجميع، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٧ في نيويورك، أكثر من ١٠٠٠ من الممثلين الرفيعي المستوى لبحث موضوع "المضي معا إلى أبعد من ذلك، وبوتيرة أسرع" من أجل تحقيق أهداف الطاقة العالمية وإحراز تقدم على مسار الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

رابعا - المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الإجراءات

٢٢ - إن إحداث التحول في نظام الطاقة أمر يمكن تحقيقه. وقد أدت التبرعات المعلنة في إطار الخطط العالمية الجديدة إلى الإسراع في وتيرة التغيير. وأتاحت الإجراءات الجريئة التي اتخذتها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إحراز تقدم كبير نحو حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة.

٢٣ - بيد أن تحقيق الأهداف المحددة في الخطط العالمية الجديدة، ولا سيما خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، سيتطلب تكثيف الجهود في عدة مجالات، ويُذكر منها:

(أ) توخي الجراءة في السياسات والأطر التنظيمية والخوافز اللازمة لتعزيز الابتكار، وزيادة البحث والتطوير التكنولوجي، واجتذاب الاستثمارات إلى الطاقة المستدامة؛

(ب) تحسين توافر البيانات واتساقها، باعتبار أن هذا الأمر ما زال يشكل أحد التحديات الأساسية لتحقيق التحول في مجال الطاقة. وينبغي التركيز بوجه خاص على تحسين البيانات المتعلقة باستخدام الطاقة المصنفة، في جملة أمور، حسب نوع الجنس والمنطقة الجغرافية؛

(ج) الاستثمار، الذي يقع في صميم التحول إلى الطاقة المستدامة في المستقبل. ويتطلب فك القيود التي تكبل الاستثمار بذل جهد مشترك من جانب جميع الأطراف الفاعلة، سواء كانت من القطاع العام أو الخاص. وسيكون التركيز على التخطيط الطويل الأمد أساسيا من أجل مضاعفة حجم الاستثمارات اللازمة، باعتبار أنه يكفل الإحساس باليقين لدى المستثمرين؛

(د) تعزيز الجهود في مجال الدعوة والاتصالات والتوعية من أجل حث القيادات الحقيقية على دفع الابتكار وتقبل المخاطر وإحداث التغيير. وينبغي بذل جهود خاصة لزيادة فهم الصلات القائمة بين الطاقة وعوامل التنمية الأخرى، بما في ذلك المياه، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين والفقراء؛

(هـ) إقامة شراكات أقوى وذات فعالية أكبر فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين لأن الشراكات تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق النجاح. وبالإضافة إلى إقامة تحالفات جديدة، ينبغي التركيز بوجه خاص على تعزيز المساءلة والشفافية؛

(و) تعزيز الجهود في مجال بناء القدرات، باعتبار توافر القدرات أمراً ضرورياً للمؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين بغية تخطيط وتنفيذ ورصد السياسات الفعالة، والآليات المستندة إلى السوق، ونماذج الأعمال، وأدوات الاستثمار، والأنظمة المتعلقة بالطاقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات في مجال تنسيق الإجراءات التي تعالج الحواجز المتعددة المشتركة بين القطاعات في آن معا.

خامسا - الاستنتاجات وسبل المضي قدما

٢٤ - يمثل عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع فرصة قيمة لضم جهود مختلف أصحاب المصلحة حول منهاج عمل مشترك واتخاذ المزيد من الإجراءات، واستكمال الأنشطة المضطلع بها، وتحقيق أوجه التآزر التي تكفل إحراز تقدم باتجاه الأهداف الشاملة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وهو ما سيفضي إلى الاستعراض الأول للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨.

٢٥ - وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة المعتمدة على مدى السنوات الماضية، لا تزال هناك تحديات أساسية ماثلة. إذ يتطلب حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة زيادة حصة الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتوسيع البنى التحتية للطاقة والاستثمار فيها. غير أن التقدم المحرز في جميع هذه المجالات يظل ما دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ويتعين الآن المضي قدما، وبلوغ مستويات أعلى من التمويل، وانتهاج سياسات أكثر جرأة في موازنة إبداء البلدان استعدادها لاعتماد تكنولوجيات جديدة أكثر طموحا.

٢٦ - وتظل منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء، وهي تسعى إلى حفز الجهود لجعل توفير الطاقة المستدامة للجميع أمرا واقعا، والمساعدة في القضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة والرفاه العالمي.